مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيروت، في ٩ نيسان ٢٠٢١

الحاكم

١/٣٨٨

معالي الدكتور غازي وزني المحترم
وزير المالية

الموضوع:
سياسة الدعم

المرجع:
- كتابنا رقم ٤٢١/ م.م./٣ تاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٠
- كتابنا رقم ١/١٢٢٤ تاريخ ٢٠٢٠/١١/٣٠
- كتابنا رقم ١/٨٤ تاريخ ٢٠٢١/٢/١٢
- كتابكم رقم ٦١٤/ص١ تاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢
- كتاب نقابة المحامين الممثلة بالاستاذ ملحم خلف تاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ المتعلق بتوظيفات المصارف الالزامية

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع اعلاه،

ونظرا للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والمالية القائمة والظروف الإستثنائية التي تمرّ بها البلاد،

وبناءً على المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف والتي تفرض على مصرف لبنان "الحفاظ على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم"،

وبناء على طلب الحكومة والوزراء المعنيين،

وتماشيا مع سياسة الحكومة للدعم،

وحماية للقدرة الشرائية للمواطنين والحد من الانهيار الاجتماعي،

قام مصرف لبنان خلال الأشهر الماضية، ببيع الدولار على السعر المحدد لتعاملاته مع المصارف وعلى سعر المنصة، وفقاً للتعاميم ذات الصلة، وبتأمين العملات الأجنبية للمستوردات الأساسية، الأمر الذي ساهم في الحد من التضخم المقدر بنسبة ٨٤%، والذي كان ليناهز الـ٢٧٥% لولا هذا التدخل.

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

الحاكم

وعطفاً على كُتُبنا الموجهة إليكم خلال الأشهر الثمانية الماضية والمنوه عنها أعلاه، والتي أكدنا فيها عدم قابلية الاستمرار بهذه السياسة نظراً لعدم جدواها وللهدر الكبير الناتج عن عدم امكانية ملاحقة المتلاعبين والمهربين للمواد المدعومة، وفقا لما صرّح ويصرّح به العديد من الوزراء في الحكومة، مع الإشارة إلى أنّنا كنا قد أكدنا مراراً على ضرورة أن ينصبّ الدعم بشكل مباشر للأسر الأكثر حاجة،

ونظراً للإنخفاض المتواصل في موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية نتيجة إنقطاع تدفق العملات الأجنبية من جهة، وعدم تقدّم الحكومة من جهة أخرى بأي سياسة لترشيد الدعم، الأمر الذي يؤثر سلباً على امكانية استمرار مصرف لبنان بسياسة الدعم الحالية للحكومة،

وبناءً على الكتاب الموجه من قبل نقيب المحامين والذي طلب فيه من "***جمعية المصارف والمصارف القيام فوراً بكل ما يلزم، في لبنان وفي الخارج لدى مراسلي مصرف لبنان، لحماية الاحتياطي الالزامي، كونه يشكل آخر ما تبقى من أموال المودعين***"، واعتبر فيه صراحة أن" ***الاحتياطي الالزامي أمانة لدى المصارف ومصرف لبنان، وأن المساس به بأي شكل من الاشكال، وخاصة لتمويل القطاع العام المفلس... سوف يضطر النقابة الى اتخاذ كافة الاجراءات بحق المرتكبين***" يمثل اخلالا للأمانة،

وحيث أنّه، وبغض النظر عن موقف مصرف لبنان من الكتاب المذكور،

ونظرا لأهمية موقع نقابة المحامين القانوني، فإن هذا الوضع سيؤدي الى تحميل مصرف لبنان مسؤوليات قانونيّة وقضائيّة وبالتالي يهدّد إمكانية استمرار المصرف بالتعاون مع طلبات الحكومة، كما والمسّ بعلاقات مصرف لبنان مع المصارف المراسلة في الخارج،

بناء على ما تقدم،

يرى مصرف لبنان أنّه أصبح من الملحّ قيام الحكومة، وبشكل سريع، بوضع تصوّر واضح لسياسة الدعم التي تريد اعتمادها تضع حداً للهدر الحاصل وضمن حدود وضوابط تسمح بالحفاظ على موجودات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، والعمل على المساهمة في تأمين واردات بالعملات الصعبة لتغطية كلفة الدعم، والتفاوض مع نقابة المحامين في بيروت فيما يتعلق بالدعاوى القضائية التي صرّح النقيب أنّه سيتقدم بها وذلك درءاً لأي مخاطر قانونية وواقعية قد تنتج عنها.

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

الحاكم

ونظراً لخطورة الوضع وللتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنتج عن التأخر بالبتّ بما تقدّم، نتمنى عليكم إعطاءنا أجوبة واضحة وصريحة وذلك بالسرعة الممكنة.

وتفضلوا بقبول الإحترام

رياض توفيـــق سلامـه